

مرسوم اتحادي رقم (69) لسنة 2024  
بالتصديق على اتفاقية تسليم المجرمين  
بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية فيتنام الاشتراكية

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

نحن محمد بن زايد آل نهيان

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وبناءً على ما عرضه وزير العدل، وموافقة مجلس الوزراء، والتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

رسمنا بما هو آت:

### المادة الأولى

صُودق على اتفاقية تسليم المجرمين بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية فيتنام الاشتراكية، والتي تم التوقيع عليها في مدينة دبي بتاريخ 3 ديسمبر 2023، والمرفق نصوصها.

### المادة الثانية

على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمد بن زايد آل نهيان  
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدر عنا في قصر الرئاسة - أبوظبي:

بتاريخ: 21 / شوال / 1445 هـ

الموافق: 30 / إبريل / 2024 م

اتفاقية  
تسليم المجرمين  
بين  
الإمارات العربية المتحدة  
و

جمهورية فيتنام الاشتراكية

الإمارات العربية المتحدة وجمهورية فيتنام الاشتراكية ويشار إليها فيما يلي جماعيا بـ ("الأطراف")  
وفرديا بـ ("الطرف").

رغبة في زيادة فعالية تعاونهم لمنع وكبح الجريمة بإبرام اتفاقية تسليم المجرمين.  
تأكيدا لاحترامهما المتبادل للسيادة والمساواة والمصلحة المشتركة واحترام كل منها لنظاميهما  
القانوني ومؤسساتهما القضائية.

اتفقا على ما يأتي:

المادة 1

الالتزام بالتسليم

يوافق كل طرف على تسليم للآخر، وفقا لأحكام هذه الاتفاقية وقوانينهما الوطنية، اي شخص يوجد  
في اراضيه يكون مطلوبا للطرف الاخر للتحقيق، المقاضاة، المحاكمة او تنفيذ عقوبة لدى الطرف  
الطالب عن جريمة قابلة للتسليم.

المادة 2

الجرائم القابلة للتسليم

1. لأغراض هذه الاتفاقية، يمنح التسليم عن فعل أو امتناع يشكل جريمة بموجب قوانين كلا الطرفين  
يعاقب عليه بالسجن لمدة سنة واحدة (01) على الاقل او بعقوبة اشد.

2. إذا تعلق طلب التسليم بشخص عوقب بواسطة محكمة لدى الطرف الطالب عن جريمة قابلة للتسليم، يمنح التسليم لغرض تنفيذ العقوبة إذا تبقى ستة أشهر (6) على الأقل من مدة العقوبة لقضائها.
3. مراعاة لأحكام هذه المادة، لتقرير ما إذا كان الفعل أو الامتناع يشكل جريمة بموجب قانون الطرفين، لا يهم ما إذا كانت قوانين الطرفين تصنف الفعل أو الامتناع المشكل للجريمة ضمن ذات الفئة من الجريمة أو تصنف الجريمة بذات المصطلح أو ينص على ذات العناصر المشكلة للجريمة.
4. تكون الجريمة قابلة للتسليم سواء اكان الفعل أو الامتناع الذي اسس عليه الطرف الطالب طلبه قد وقع في الاراضي التي يكون عليها اختصاصه. إذا وقع الفعل أو الامتناع خارج اراضي الطرف الطالب، فعليه تحديد احكامه القانونية المحددة لاختصاصه.
5. إذا كان طلب التسليم يشير الي عدد من الجرائم يعاقب على كل منها بموجب قوانين كلا الطرفين ولكن بعضها منها لا يفي بمتطلبات البندين 1،2 من هذه المادة، يجوز للطرف المطلوب اليه منح التسليم عن تلك الجرائم شريطة ان يسلم الشخص عن جريمة واحدة على الأقل قابلة للتسليم.

### المادة 3

#### الرفض الالزامي للتسليم

1. يرفض التسليم إذا:
  - (أ) اعتبر الطرف المطلوب اليه ان الجريمة المطلوب من اجلها التسليم جريمة ذات طبيعة سياسية،  
لا تعتبر الجرائم التالية كجريمة سياسية:
    - (i) الاعتداء على رئيس الدولة أو نائبه، رئيس حكومة أي من الطرفين، أو أي عضو في عائلاتهم أو أي عضو في المجلس الأعلى للاتحاد للإمارات العربية المتحدة أو أي عضو في عائلاتهم.
    - (ii) الجرائم الارهابية، جرائم تمويل الارهاب أو أي جريمة أخرى لا تعد كجريمة سياسية بموجب اتفاقية دولية يكون لكلا الطرفين عضوية فيها.

(ب) كان لدى الطرف المطلوب اليه اسباب جوهرية تدعو للاعتقاد ان طلب التسليم قد قدم لغرض مقاضاة او معاقبة شخص بسبب عرقه، ديانتته، جنسيته، أصله الاثني، معتقداته السياسية، جنسه أو يجوز ان يتضرر وضع ذلك الشخص لأي من تلك الاسباب.

(ج) يكون الشخص المطلوب تسليمه بموجب قانون الطرف الطالب لديه حصانه من التحقيق، المقاضاة، المحاكمة او تنفيذ العقوبة بسبب التقادم، العفو الخاص او العفو العام.

(د) كانت الجريمة المطلوب من اجلها التسليم في المجال العسكري فقط.

(هـ) براء الشخص المطلوب نهائيا او دين او أعفي عن المقاضاة عن ذات الجريمة المطلوب من اجلها التسليم.

(و) كان تنفيذ الطلب يتعارض مع مبدأ لا يحاكم على ذات الجرم مرتين.

(ز) تعرض الشخص المطلوب أو قد يتعرض لتعذيب أو معاملة قاسية أخرى، غير إنسانية أو مهينة أو عقوبة لدى الطرف الطالب.

(ح) أن تنفيذ الطلب يمس بسيادة، أمن، النظام العام أو مصالح جوهرية للطرف المطلوب اليه.

2. في حال رفض التسليم، على الطرف المطلوب اليه إخطار الطرف الطالب بأسباب الرفض. يطبق هذا الحكم أيضًا على المادة 4 من هذه الاتفاقية.

#### المادة 4

##### الرفض التقديري للتسليم

يجوز رفض التسليم إذا: -

- (أ) كانت الجريمة المطلوب من اجلها التسليم محل اختصاص لدى الطرف المطلوب اليه وان الشخص المطلوب تمت مقاضاته او سيقاضى لدى ذلك الطرف.
- (ب) يأخذ الطرف المطلوب اليه في الاعتبار أيضا خطورة الجريمة ومصالح الطرف الطالب، انه بسبب الظروف الشخصية للشخص المطلوب، فان التسليم غير عادل أو يتعارض مع الاعتبارات الانسانية.
- (ج) تم مقاضاة الشخص المطلوب تسليمه لدى الطرف المطلوب اليه عن الجريمة التي طلب التسليم من اجلها.

## المادة 5

### تسليم المواطنين

1. يحق لأي طرف رفض تسليم مواطنيه.
2. إذا رفض التسليم كلياً على أساس جنسية الشخص المطلوب، بناءً على طلب الطرف الطالب وبموجب قانون الطرف المطلوب اليه، على الطرف المطلوب اليه تقديم الدعوى إلى سلطاته المختصة بغرض إقامة إجراءات جنائية. على الطرف الطالب تزويد الطرف المطلوب اليه بالمستندات والأدلة المتعلقة بالدعوى.
3. يخطر الطرف الطالب، بناءً على طلبه، بأي إجراء تتخذه السلطات المختصة في الطرف المطلوب اليه بشأن الدعوى.
4. لغرض هذه المادة تحدد جنسية الشخص المطلوب في وقت ارتكاب الجريمة المطلوب التسليم من أجلها.

## المادة 6

### السلطات المركزية

1. السلطة المركزية لجمهورية فيتنام الاشتراكية هي وزارة الامن العام، والسلطة المركزية للإمارات العربية المتحدة هي وزارة العدل.
2. يجوز للسلطات المركزية التواصل مباشرة بعد إرسال الطلب رسمياً. يجوز لكل سلطة مركزية تعيين جهة اتصال لمتابعة تنفيذ الطلب.
3. في حال تغيير أي طرف سلطته المركزية، فعليه إخطار الطرف الآخر خطياً بذلك التغيير عبر القنوات الدبلوماسية - من غير إبطاء-.

## المادة 7

### إجراءات التسليم

1. يكون طلب التسليم بموجب هذه الاتفاقية خطياً ويرسل عبر القنوات الدبلوماسية. في الحالات العاجلة أو الطارئة، يجوز للسلطة المركزية للطرف المطلوب إليه قبول الطلب بواسطة البريد الإلكتروني

أو بأي وسيلة أخرى تنتج سجل خطي، أو عبر منظمة الشرطة الدولية (الانتربول). في هذه الحالة يتم تأكيده في خلال ستون (60) يوماً بطلب رسمي عبر القنوات الدبلوماسية.

يشتمل طلب التسليم على الآتي: -

- (أ) تاريخ ومكان الطلب.
- (ب) أسباب طلب التسليم.
- (ج) اسم وعنوان السلطة المختصة طالبة التسليم.
- (د) اسم وعنوان السلطة المختصة المقدم إليها طلب التسليم.
- (هـ) معلومات ضرورية عن الشخص المطلوب تسليمه وعلى وجه الخصوص اسمه /اسمها الكامل، الجنس، تاريخ الميلاد، الجنسية ومكان اقامته.

2. يكون الطلب مصحوبا بالمستندات الآتية: -

- (أ) بيان بوقائع الدعوى.
- (ب) بيان بالقانون المبين للعناصر الأساسية وتحديد الجريمة، العقوبة على الجريمة، والمدى الزمني للمقاضاة أو تنفيذ العقوبة الموقعة.
- (ج) مستندات تثبت جنسية ومكان إقامة الشخص المطلوب تسليمه- ان وجدت.
- (د) مستندات تثبت الهوية – ان وجدت- بصمات الاصابع وصورة فوتوغرافية للشخص المطلوب تسليمه.

3. إذا قدم طلب التسليم لغرض اتخاذ إجراءات جنائية ضد الشخص المطلوب، يجب ايضا ان يكون الطلب مصحوبا بنسخة من أمر القبض أو التوقيف الصادر عن سلطة مختصة لدى الطرف الطالب.

4. إذا قدم طلب التسليم لغرض تنفيذ عقوبة موقعة على الشخص المطلوب، يجب ان يكون مصحوبا ايضا:

- (أ) نسخة أصلية عن الحكم النهائي بالإدانة الموقعة بواسطة محكمة لدى الطرف الطالب.
- (ب) بيان بأن الحكم نهائي ولا توجد إجراءات أخرى عالقة ومدة العقوبة التي لم يتم تنفيذها.

5. يوقع ويختم على طلب التسليم والمستندات الداعمة بواسطة السلطة المركزية والسلطة المختصة بموجب القانون الوطني لدى الطرف الطالب. تعفى المستندات أو النسخ الاصلية لتلك المستندات من التوثيق وتكون مصحوبة بترجمة إلى لغة الطرف المطلوب إليه أو إلى اللغة الإنجليزية.

## المادة 8

### معلومات اضافية

إذا اعتبر الطرف المطلوب اليه ان المعلومات المقدمة دعماً لطلب تسليم غير كافية، يجوز لذلك الطرف طلب معلومات اضافية تقدم خلال (45) خمسة واربعون يوماً. إذا عجز الطرف الطالب من تقديم المعلومات المطلوبة خلال الفترة المحددة، يعتبر بمثابة التخلي عن طلبه ومع ذلك، في تلك الحالة، لا يمنع الطرف الطالب من تقديم طلب تسليم جديد لنفس الشخص عن ذات الجريمة.

## المادة 9

### القبض الاحتياطي

1. في الحالات العاجلة والطارئة، يجوز لأحد الطرفين تقديم طلب للطرف الاخر للقبض الاحتياطي على الشخص المطلوب تسليمه قبل تقديم طلب التسليم، يجوز ارسال ذلك الطلب مباشرة للسلطة المركزية لدى الطرف المطلوب اليه عبر المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول) أو بأية وسائل أخرى يتفق عليها الطرفين.

2. يشمل طلب القبض الاحتياطي على الاتي: -

(أ) اسم السلطة الطالبة.

(ب) معلومات عن الشخص المطلوب تشتمل على اسمه أو اسمها الكامل، سنه، جنسه، جنسيته، بصمات أصابعه، صور فتوغرافية، مهنته أو مكانه الذي يجوز ان يساعد في التعرف وتعقب ذلك الشخص.

(ج) بيان يشير الى ان طلبا بالتسليم سيتبع ذلك.

(د) وصف للجريمة والعقوبة المطبقة، مع موجز لوقائع الدعوى بما في ذلك تاريخ ومكان ارتكاب الجريمة.

ه) بيان مصدق على وجود امر بالقبض او إدانة تطبق عليها هذه الاتفاقية وتفاصيل ذلك.

و) اي معلومات اخرى تيرر القبض الاحتياطي لدى الطرف المطلوب اليه.

3. على الطرف المطلوب اليه اخطار – من غير ابطاء- الطرف الطالب بنتيجة معالجته للطلب.
4. ينهى القبض الاحتياطي خلال فترة (60) ستون يوما بعد القبض على الشخص المطلوب، إذا لم يستلم الطرف المطلوب اليه طلب رسمي بالتسليم. يجوز للسلطات المختصة لدى الطرف المطلوب اليه بقدر ما يسمح به قانون ذلك الطرف، تمديد تلك المدة فيما يتعلق باستلام تلك المستندات. لا يتم استبعاد إمكانية الإفراج المؤقت في أي وقت، على الطرف المطلوب اليه اتخاذ أي تدابير يعتبرها ضرورية لمنع فرار الشخص المطلوب.
5. لا يخل إنهاء القبض الاحتياطي وفقا للبند 4 من هذه المادة بإعادة القبض على الشخص المطلوب وتسليمه لاحقا إذا كان الطرف المطلوب اليه استلم فيما بعد طلب التسليم الرسمي.

## المادة 10

### تداخل الطلبات

1. إذا استلمت طلبات من طرفين او أكثر لتسليم نفس الشخص سواء عن ذات الجريمة او جرائم مختلفة، فعلى الطرف المطلوب اليه التقرير لاي من تلك الاطراف سيسلم الشخص واطار تلك الاطراف بقراره.
2. للنظر في الطلب المشار اليه في البند 1 من هذه المادة على الطرف المطلوب اليه النظر في العوامل التالية ذات الصلة:

(أ) الجنسية الحالية والمكان الاخير لإقامة الشخص المطلوب.

(ب) شرعية وملائمة الطلبات.

(ج) زمان ومكان ارتكاب كل جريمة.

(د) المصالح المعنية للبلدان الطالبة.

(ه) جسامة الجرائم.

(و) جنسيات الضحايا.

(ز) امكانية التسليم اللاحق بين البلدان الطالبة.

- (ح) تاريخ طلبات التسليم.  
(ط) عوامل اخرى ذات صلة.

## المادة 11

### القرار والاطار

على الطرف المطلوب إليه معالجة طلب التسليم وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في قانونه ويخطر الطرف الطالب بمجرد اتخاذ قرار بشأنه. تقدم أسباب أي رفض كلي أو جزئي لطلب التسليم.

## المادة 12

### التسليم

1. عند منح التسليم، على الطرف المطلوب اليه تسليم الشخص وفقاً للترتيبات المتفق عليها مع السلطات المختصة للطرفين.
2. على الطرف الطالب استلام الشخص في خلال مدة معقولة كما يحددها الطرف المطلوب اليه، وإذا لم يستلم الشخص بواسطة الطرف الطالب خلال تلك المدة، يجوز للطرف المطلوب اليه رفض تسليم ذلك الشخص عن ذات الجريمة ما لم ينص على غير ذلك.
3. إذا حالت ظروف خارج ارادته في منع طرف من تسليم او استلام الشخص الذي سيسلم، فعليه اخطار الطرف الاخر. على الطرفين التقرير في تاريخ جديد للتسليم وتطبيق احكام البند 2 من هذه المادة.
4. عند تسليم الشخص، على الطرف المطلوب اليه اخطار الطرف الطالب بالمدة التي قضاها الشخص موقوفا بالنظر الى تسليمه/تسليمها.

## المادة 13

### التسليم المؤجل او المؤقت

1. إذا كانت هناك اجراءات متخذة ضد الشخص المطلوب او كان يقضي عقوبة لدى الطرف المطلوب اليه عن جريمة غير تلك المطلوب من اجلها التسليم، يجوز للطرف المطلوب اليه

تأجيل التسليم حتى انتهاء الاجراءات او قضاء كل او أي جزء من العقوبة الموقعة. على الطرف المطلوب اليه اخطار الطرف الطالب باي تأجيل.

2. بقدر ما يسمح به قانونه، إذا كان الشخص المشار اليه في البند 1 من هذه المادة خاضعا للتسليم، يجوز للطرف المطلوب اليه تسليم مؤقتا الشخص المطلوب الى الطرف الطالب بغرض المقاضاة وفقا لشروط يقررها الطرفان. يوقف الشخص المسلم لدى الطرف الطالب ويعاد الى الطرف المطلوب اليه بعد انتهاء الاجراءات ضده.

## المادة 14

### تسليم الممتلكات

1. على الطرف المطلوب اليه بقدر ما يسمح به قانونه وبناء على طلب الطرف الطالب، ضبط الممتلكات المشتبه بها بارتباطها على نحو معقول بارتكاب الجريمة او لازمة لإثبات الجريمة المطلوب من اجلها تسليم الشخص المطلوب. على الطرف المطلوب اليه تسليم الممتلكات الى الطرف الطالب عند منح التسليم.
2. تسلم الممتلكات المذكورة في البند 1 من هذه المادة حتى وان لم يكن من الممكن تسليم التنفيذ بسبب موت، اختفاء او فرار الشخص المطلوب.
3. إذا كانت الممتلكات المشار اليها في البند 1 و 2 من هذه المادة مطلوبة لدى الطرف المطلوب اليه فيما يتصل بالإجراءات المدنية أو الجنائية، يجوز للطرف المطلوب اليه الاحتفاظ مؤقتا بهم الى حين اكتمال تلك الاجراءات او تسليمها شريطة اعادتها.
4. تحفظ اي حقوق يجوز ان يكون قد اكتسبها الطرف المطلوب اليه او الغير – ان وجدت- تلك الحقوق، تعاد الممتلكات بناء على طلب الطرف المطلوب اليه دون مقابل بأسرع ما يمكن بعد الانتهاء من الاجراءات.

## المادة 15

### مبدأ تخصيص التسليم

1. لا يقاضى الشخص المسلم، يحاكم، يعاقب او يوقف عن اي جريمة ارتكبت سابقا لتسليمه غير المسلم من اجلها او تقييد حريته لأي سبب اخر باستثناء: -

(أ) موافقة الطرف المطلوب اليه.

(ب) اتاحت الفرصة للشخص في مغادرة اراضي الطرف الطالب، ولم يفعل ذلك خلال

(45) يوما من الافراج النهائي. مع ذلك فان هذه المدة لا تشمل الوقت الذي لأسباب

خارج إرادته / ارادتها، لم يتمكن ذلك الشخص من مغادرة اراضي الطرف الطالب.

(ج) عاد ذلك الشخص طوعا الى اراضي الطرف الطالب بعد مغادرته لها.

2. يكون طلب موافقة الطرف الطالب وفقا للبند 1 من هذه المادة، إذا طلب ذلك الطرف المطلوب

اليه، مصحوبا بالمستندات ذات الصلة بموجب المادة 7 من هذه الاتفاقية بالإضافة الى محضر

باي بيان يقدمه الشخص المسلم فيما يتعلق بالجريمة المعنية.

## المادة 16

### اعادة التسليم الى طرف ثالث

1. إذا سلم شخص الى الطرف الطالب، على ذلك الطرف تسليم الشخص الى طرف ثالث عن

جريمة ارتكبت قبل تسليم ذلك الشخص باستثناء إذا: -

(أ) موافقة الطرف المطلوب اليه.

(ب) اتاحت الفرصة للشخص من مغادرة اراضي الطرف الطالب ولم يفعل ذلك خلال (45)

يوما من الافراج النهائي ومع ذلك فان تلك المدة لا تشمل الوقت والذي لأسباب خارج

إرادته / ارادتها، لم يتمكن ذلك الشخص من مغادرة اراضي الطرف الطالب.

(ج) عاد ذلك الشخص طوعا الى اراضي الطرف الطالب بعد مغادرته لها.

2. يجوز للطرف المطلوب اليه الطلب الطرف الطالب تقديم المستندات المقدمة إليه من قبل الطرف

الثالث فيما يتعلق بأي موافقة مطلوبة بموجب البند الفرعي 1 (أ) من هذه المادة.

## المادة 17

### النقل بالعبور

1. بقدر ما يسمح به قانونه، يمنح النقل عبر اراضي واحد من الطرفين بناء على طلب بواسطة

الطرف الاخر. يجوز تقديم طلب النقل بالعبور بأية طريقة ممكنة تنتج سجلا خطيا.

2. لا ضرورة لموافقة إذا استخدم النقل الجوي دون هبوط مجدول في اراضي طرف النقل بالعبور. في حال الهبوط غير المجدول يجوز لطرف النقل بالعبور طلب النقل بالعبور المنصوص عليه في البند 1 من هذه المادة بقدر ما يسمح به قانونه، على طرف النقل بالعبور توقيف الشخص محل النقل بالعبور الى ان يتم تنفيذ النقل بالعبور شريطة ان يستلم الطلب الضروري بأسرع ما يمكن بعد الهبوط غير المجدول.

## المادة 18

### النفقات

1. يتحمل الطرف المطلوب اليه النفقات المتكبدة في اراضيه في توقيف الشخص المطلوب وتوقيفه لحين تسليمه للطرف الطالب والنفقات المتعلقة بضبط الممتلكات المشار إليها في المادة 14 من هذه الاتفاقية.
2. يتحمل الطرف الطالب النفقات المتكبدة في تسليم الشخص الذي تم تسليمه ونقل أي ممتلكات تم الضبط عليها من الطرف المطلوب إليه إلى الطرف الطالب.
3. إذا تبين أن تنفيذ التسليم يتطلب نفقات ذات طبيعة استثنائية، يتشاور الطرفان مع بعضهما البعض لتحديد الأحوال والشروط التي بموجبها تنفيذ النقل.

## المادة 19

### الايخثار بالنتيجة

يجوز للطرف الطالب تزويد الطرف المطلوب اليه بمعلومات عن نتيجة الاجراءات الجنائية او تنفيذ العقوبة ضد الشخص المسلم او المتعلقة بإعادة تسليم ذلك الشخص الى طرف ثالث.

## المادة 20

### الالتزامات بشأن اتفاقيات دولية اخرى

لا تؤثر هذه الاتفاقية بحقوق والتزامات للطرفين ناشئة عن اتفاقيات دولية أخرى يكون للطرفين عضوية فيها.

## المادة 21

### التشاور

يجوز للسلطات المركزية للطرفين التشاور مع بعضهما البعض لتعزيز تطبيق فعال لهذه الاتفاقية والاتفاق على إجراءات عملية إذا كانت ضرورية لتسهيل تنفيذ هذه الاتفاقية.

## المادة 22

### تسوية المنازعات

يسوى أي نزاع ينشئ عن تطبيق أو تفسير هذه الاتفاقية بالتشاور بين السلطات المركزية أو عبر القنوات الدبلوماسية.

## المادة 23

### احكام ختامية

1. تخضع هذه الاتفاقية للتصديق. يخطر كل طرف الطرف الآخر خطيا - من غير إبطاء- عبر القنوات الدبلوماسية بعد إكمال إجراءاته القانونية اللازمة لدخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ. تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ في اليوم الثلاثين (30) من تاريخ استلام الاخطار الاخير.
2. يجوز تعديل هذه الاتفاقية، خطيا بالموافقة المتبادلة. يدخل أي تعديل لهذه الاتفاقية حيز النفاذ وفقا للإجراءات في البند 1 من هذه المادة. تعد التعديلات جزء من الاتفاقية.
3. تطبق هذه الاتفاقية على أي طلب قدم بعد نفاذها حتى ولو ان الجريمة ذات الصلة قد ارتكبت قبل نفاذها.
4. تظل هذه الاتفاقية نافذة لمدة غير محددة. ومع ذلك يجوز لأي طرف إنهاء هذه الاتفاقية في أي وقت بإخطار خطي يقدم عبر القنوات الدبلوماسية. يسري الانهاء في اليوم الثمانين بعد المائة (180) بعد التاريخ الذي تم فيه اخطار الطرف الاخر. لا يؤثر الانهاء على سير أي طلب تسليم استلم سابقا لذلك الانهاء.

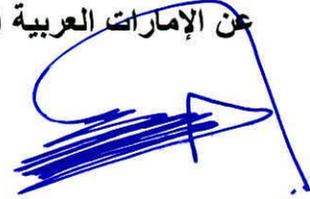
إشهاداً بذلك فان الموقعين أدناه المفوض حسب الأصول من جمهورية فيتنام الاشتراكية والامارات العربية المتحدة وقعا هذه الاتفاقية.

حررت من نسختين مطابقتين في **ديجيتال** هذا اليوم **3** من شهر **12** سنة **2023**  
باللغات الفيتنامية، العربية والإنجليزية، ولكل لغة حجية متساوية. في حالة أي اختلاف في التفسير  
يسري النص الإنجليزي.

عن جمهورية فيتنام الاشتراكية



عن الإمارات العربية المتحدة



**TREATY**  
**ON**  
**EXTRADITION**  
**BETWEEN**  
**THE UNITED ARAB EMIRATES**  
**AND**  
**THE SOCIALIST REPUBLIC OF VIET NAM**

The United Arab Emirates and the Socialist Republic of Viet Nam, (hereinafter referred to collectively as "the Parties", individually as "each Party");

Desiring to make their co-operation more effective in the prevention and suppression of crime by concluding a Treaty on Extradition;

Affirming their mutual respect for sovereignty and equality and mutual benefit and respect for each other's legal system and judicial institutions;

Have agreed as follows:

**ARTICLE 1**  
**OBLIGATION TO EXTRADITE**

Each Party agrees to extradite to the other, in accordance with the provisions of this Treaty and their domestic laws, any person who is found in its territory and wanted by the other Party for investigation, prosecution, trial or enforcement of a sentence in the Requesting Party for an extraditable offence.

**ARTICLE 2**  
**EXTRADITABLE OFFENCES**

1. For the purposes of this Treaty, extradition shall be granted for an act or omission which constitutes an offence under the laws of both Parties

that is punishable by imprisonment for a period of at least one (01) year or by a more severe penalty.

2. Where the request for extradition relates to a person sentenced by a court of the Requesting Party for an extraditable offence, extradition for the purpose of enforcing the sentence shall be granted if a period of at least six (06) months of the sentence remains to be served.

3. Subject to the provisions of this Article, in determining whether an act or omission constitutes an offence under the laws of both Parties, it shall not matter whether the laws of the Parties place the act or omission constituting the offence within the same category of offence or describe the offence by the same terminology or stipulate the same constituent elements of the offence.

4. An offence is extraditable whether or not the act or omission on which the Requesting Party bases its request occurred in the territory over which it has jurisdiction. Where such an act or omission occurred outside the territory of the Requesting Party, it shall set out its legal provisions establishing its jurisdiction.

5. If the request for extradition refers to number of offences, each of which is punishable under the laws of both Parties, but some of which do not meet the requirements of paragraphs 1 and 2 of this Article, the Requested Party may grant extradition provided that the person to be extradited for at least one extraditable offence.

### **ARTICLE 3**

#### **MANDATORY REFUSAL OF EXTRADITION**

1. Extradition shall be refused where:

(a) the offence for which extradition is requested is considered by the Requested Party to be a political offence; the following offences shall not be regarded as political offences:

i) assault against the Head of the State or his Deputy, the Head of Government of either Parties, or any member of their families, or any member of the Supreme Council of the United Arab Emirates or any member of their families;

ii) terrorist offences, terrorist financing offences or any other offence not considered as a political offence under any international treaty to which both Parties are parties;

(b) the Requested Party has substantial grounds for believing that the request for extradition has been made for the purpose of prosecuting or punishing a person on account of that person's race, religion, nationality, ethnic origin, political opinion, sex, or status or that person's position may be prejudiced for any of those reasons;

(c) the person whose extradition is requested under the law of the Requesting Party, has become immune from investigation, prosecution, trial or enforcement of sentence because of lapse of time, pardon or amnesty;

(d) the offence for which extradition is requested only in the field of military;

(e) the person sought has been finally acquitted or convicted or is otherwise exempted from further prosecution for the same offence for which extradition is requested;

(f) the execution of the request would be contrary to the principle of ne bis in idem;

(g) the person sought has been or would possibly be subjected to torture or other cruel, inhuman or humiliating treatment or punishment in the Requesting Party;

(h) the execution of the request would impair the sovereignty, security, public order or essential interests of the Requested Party.

2. In case of refusal of extradition, the Requested Party shall inform the Requesting Party of reasons for refusal. This provision is also applicable to Article 4 of this Treaty.

#### **ARTICLE 4**

#### **DISCRETIONARY REFUSAL OF EXTRADITION**

Extradition may be refused where:

(a) the offence for which extradition is requested is subject to the jurisdiction of the Requested Party and the person sought is being prosecuted or will be prosecuted in that Party;

(b) the Requested Party, while also taking into account the seriousness of the offence and the interests of the Requesting Party, considers that because of the personal circumstances of the person sought, the extradition would be unjust and incompatible with humanitarian considerations;

(c) the person whose extradition is requested is being prosecuted in the Requested Party for the offence for which extradition is requested.

## **ARTICLE 5**

### **EXTRADITION OF NATIONALS**

1. A Party shall have the right to refuse to extradite its own nationals.

2. If extradition is refused solely on the basis of the nationality of the person sought, at the request of the Requesting Party and in accordance with the law of the Requested Party, the Requested Party shall submit the case to its competent authority for the purpose of institution of criminal proceedings. The Requesting Party shall provide the Requested Party with documents and evidences related to the case.

3. The Requesting Party, upon its request, shall be notified of any action taken by the competent authorities in the Requested Party about the case.

4. For the purpose of this Article, nationality of the person sought shall be determined at the time of the commission of the offence for which extradition is requested.

## **ARTICLE 6**

### **CENTRAL AUTHORITIES**

1. The Central Authority for the Socialist Republic of Viet Nam shall be the Ministry of Public Security; and the Central Authority for the United Arab Emirates shall be the Ministry of Justice.

2. The Central Authorities may communicate directly after the request has been formally transmitted. Each of the Central Authorities may designate a focal point to follow the execution of a request.

3. In case either Party changes its Central Authority, it shall notify promptly in writing the other Party of such change through diplomatic channels.

## ARTICLE 7

### EXTRADITION PROCEDURE

1. A request for extradition under this Treaty shall be made in writing and sent through diplomatic channels. In urgent circumstances or emergencies, the Central Authority of the Requested Party may accept the request by e-mail or by any other means capable of producing a written record or through the International Criminal Police Organization (INTERPOL), in which case it shall be confirmed within sixty (60) days by a formal request through diplomatic channels.

The request for extradition shall include the following:

- (a) date and place of the request;
- (b) reasons for requesting extradition;
- (c) name and address of the competent authority requesting extradition;
- (d) name and address of the competent authority to which the request for extradition is made; and
- (e) necessary information about the person whose extradition is requested, particularly his or her full name, sex, date of birth, nationality and residence.

2. The request shall be accompanied by the following documents:

- (a) a statement of facts of the case;
- (b) a statement of the law describing the essential elements and the designation of the offence, the punishment for the offence, and the time limit for prosecution or enforcement of the sentence imposed;

(c) documents certifying the nationality and residence of the person whose extradition is requested, if any; and

(d) documents which describe the identity, if available the fingerprints and the photo of the person whose extradition is requested.

3. If the request for extradition is made for the purpose of conducting criminal proceedings against the person sought, it shall also be accompanied by a copy of the warrant of arrest or detention issued by a competent authority in the Requesting Party.

4. If the request for extradition is made for the purpose of executing a sentence imposed on the person sought, it shall also be accompanied by:

(a) an authentic copy of the final judgment of conviction imposed by a court in the Requesting Party; and

(b) a statement that the judgment is final and no further proceedings are pending and showing how much of the sentence has not been carried out.

5. The extradition request and supporting documents shall be signed and sealed by the Central Authority and the competent authorities in accordance with domestic law of the Requesting Party. The original documents or true copies of such documents are exempted from authentication and accompanied by a translation into the language of the Requested Party or English language.

## **ARTICLE 8**

### **ADDITIONAL INFORMATION**

If the Requested Party considers that the information furnished in support of a request for extradition is not sufficient, that Party may request that additional information be furnished within forty-five (45) days. If the Requesting Party fails to submit the required information within the stipulated period, it may be deemed to have renounced its request. However, in that case, the Requesting Party shall not be precluded from making a new request for extradition of the same person for the same offence.

## **ARTICLE 9**

## **PROVISIONAL ARREST**

1. In case of urgency and emergency, one Party may make a request to the other Party for the provisional arrest of the person sought before making a request for extradition. Such request may be sent to the Central Authority of the Requested Party directly, through the International Criminal Police Organization (INTERPOL) or by any other means agreed by both Parties.

2. The request for provisional arrest shall contain the following:

- a) the name of the requesting authority;
- b) information about the person sought including, but not limited to, his or her full name, age, sex, nationality, fingerprints, photos, occupation or location that may help to identify and trace that person;
- c) a statement that a request for extradition will follow;
- d) a description of the offence and applicable penalty, with a brief summary of the facts of the case, including that date and place of the commission of the offence;
- e) a statement attesting to the existence of a warrant of arrest or a conviction to which this Treaty applies and details thereof; and
- f) any other information which would justify the provisional arrest in the Requested Party.

3. The Requested Party shall, without delay, inform the Requesting Party of the result of its handling of the request.

4. Provisional arrest shall be terminated if, within a period of sixty (60) days after the arrest of the person sought, the Requested Party has not received the formal request for extradition. The competent authorities of the Requested Party, insofar as permitted by the law of that Party, may extend that period with regard to receiving such documents. The possibility of provisional release at any time is not excluded, but the Requested Party shall take any measures which it considers necessary to prevent the escape of the person sought.

5. The termination of provisional arrest pursuant to paragraph 4 of this Article shall not prejudice the re-arrest and the subsequent extradition of the person sought if the Requested Party has subsequently received the formal request for extradition.

## **ARTICLE 10**

### **CONCURRENT REQUESTS**

1. Where requests are received from two or more parties for the extradition for the same person either for the same offence or different offences, the Requested Party shall determine to which of those parties the person to be extradited and shall notify those parties of its decision.

2. In considering the request referred to in paragraph 1 of this Article, the Requested Party shall consider the following relevant factors:

- (a) the current nationality and the last place of residence of the person sought;
- (b) the legitimacy and suitability of the requests;
- (c) the time and place of commission of each offence;
- (d) respective interests of the requesting countries;
- (e) the gravity of the offences;
- (f) the nationality of the victims;
- (g) possibility of subsequent extradition between the requesting countries;
- (h) the date of the requests for extradition; and
- (i) other relevant factors.

## **ARTICLE 11**

### **DECISION AND NOTIFICATION**

The Requested Party shall deal with the request for extradition in accordance with the procedures provided for in its law and as soon as a decision on the request for extradition has been made, communicate that decision to the Requesting Party. Reasons shall be given for any complete or partial refusal of an extradition request.

**ARTICLE 12**  
**SURRENDER**

1. Where extradition is granted, the Requested Party shall surrender the person in accordance with arrangements agreed between the competent authorities of the Parties.

2. The Requesting Party shall receive the person within such reasonable period as the Requested Party specifies and, if the person has not been received by the Requesting Party within that period, the Requested Party may refuse to extradite that person for the same offence, unless otherwise provided for.

3. If circumstances beyond its control prevent a Party from surrendering or receiving the person to be extradited, it shall notify the other Party. The Parties shall decide upon a new date of surrender and the provisions of paragraph 2 of this Article shall apply.

4. At the time of the surrender of the person, the Requested Party shall inform the Requesting Party of the period of time, that the person had been detained with a view to his or her extradition.

**ARTICLE 13**  
**POSTPONEMENT OR TEMPORARY SURRENDER**

1. Where the person sought is being proceeded against or is serving a sentence in the Requested Party for an offence other than that for which extradition is requested, the Requested Party may postpone surrender until the conclusion of the proceeding or the service of the whole or any part of the sentence imposed. The Requested Party shall inform the Requesting Party of any postponement.

2. Insofar as permitted by its law, where a person referred to in paragraph 1 of this Article has been found extraditable, the Requested Party may temporarily surrender the person sought for the purpose of the prosecution to the Requesting Party in accordance with conditions to be determined between the Parties. The person so surrendered shall be kept in custody in the Requesting Party and shall be returned to the Requested Party after the conclusion of the proceedings against that person.

## **ARTICLE 14**

### **SURRENDER OF PROPERTY**

1. The Requested Party shall, insofar as its law permit and at the request of the Requesting Party, seize property, reasonably suspected to be involved in the commission of the offence or required for the proof of the offence for which the extradition of the person is requested. The Requested Party shall surrender the property to the Requesting Party when extradition is granted.

2. The property mentioned in paragraph 1 of this Article shall be surrendered even if extradition, having been granted, can not be carried out owing to the death, disappearance or escape of the person sought.

3. Where the property referred to in paragraphs 1 and 2 of this Article is required in the Requested Party in connection with civil or criminal proceedings, the Requested Party may temporarily retain it until the conclusion of such proceedings or surrender it on condition that it shall be returned.

4. Any rights that the Requested Party or third parties may have acquired in the property shall be preserved. Where these rights exist, the property shall, at the request of the Requested Party, be returned without charge to the Requested Party as soon as possible after the conclusion of the proceedings.

## **ARTICLE 15**

### **RULE OF SPECIALITY**

1. A person who has been extradited shall not be prosecuted, tried, sentenced or detained for any offence committed prior to the surrender other than for which that person was extradited, nor shall the person's liberty be restricted for any other reason, except where:

(a) the Requested Party consents;

(b) the person, having had an opportunity to leave the Requesting Party, has not done so within forty-five (45) days of final discharge. However, this period shall not include the time, for reasons beyond his or

her control, that person was unable to leave the territory of the Requesting Party; or

(c) that person has voluntarily returned to the Requesting Party after having left it.

2. A request for the consent of the Requested Party under paragraph 1 of this Article shall, if required by the Requested Party, be accompanied by the relevant documents required by Article 7 of this Treaty as well as a record of any statement made by the person extradited in respect of the offence concerned.

## **ARTICLE 16**

### **RE-EXTRADITION TO A THIRD PARTY**

1. Where a person has been surrendered to the Requesting Party, that Party shall not extradite the person to any third party for an offence committed before that person's surrender except where:

(a) the Requested Party consents;

(b) the person, having had an opportunity to leave the Requesting Party, has not done so within forty-five (45) days of final discharge. However, this period shall not include the time, for reasons beyond his or her control, that person was unable to leave the territory of the Requesting Party; or

(c) that person has voluntarily returned to the Requesting Party after having left it.

2. The Requested Party may request from the Requesting Party the production of the documents submitted to it by the third party in relation to any consent sought pursuant to subparagraph 1(a) of this Article.

## **ARTICLE 17**

### **TRANSIT**

1. Insofar as permitted by its law, transit through the territory of one of the Parties shall be granted upon a request by the other Party. The

request for transit may be submitted by any means affording a record in writing.

2. No authorization for transit shall be necessary when air travel is used and no landing is scheduled in the territory of the transit Party. In the case of an unscheduled landing, the transit Party may require the request for transit provided in paragraph 1 of this Article. Insofar as permitted by its law, the transit Party shall detain the person in transit until the transit is carried out, provided that the necessary request is received as soon as possible after the unscheduled landing.

## **ARTICLE 18**

### **EXPENSES**

1. The Requested Party shall bear the expenses incurred in its territory in arresting the person sought and the maintenance in custody of the person until surrender to the Requesting Party and the expenses associated with the seizure of property referred to in Article 14 of this Treaty.

2. The Requesting Party shall bear the expenses incurred in surrendering the person extradited and transporting any property seized from the Requested Party to the Requesting Party.

3. If it appears that the execution of the extradition requires expenses of an extraordinary nature, the Parties shall consult with each other to determine the terms and conditions under which the transfer may be executed.

## **ARTICLE 19**

### **NOTIFICATION OF RESULT**

The Requesting Party may provide the Requested Party with information on the outcome of the criminal proceedings or the enforcement of sentence against the person extradited or concerning the re-extradition of that person to a third party.

## **ARTICLE 20**

### **OBLIGATIONS UNDER OTHER INTERNATIONAL TREATIES**

This Treaty shall not affect the rights and obligations of the Parties arising from other international treaties to which they are parties.

## **ARTICLE 21**

### **CONSULTATION**

The Central Authorities of the Parties may consult with each other to promote the most effective application of this Treaty and agree upon such practical measures as may be necessary to facilitate the implementation of this Treaty.

## **ARTICLE 22**

### **SETTLEMENT OF DISPUTES**

Any difference arising from the implementation or interpretation of this Treaty shall be settled by consultation between the Central Authorities or through diplomatic channels.

## **ARTICLE 23**

### **FINAL PROVISIONS**

1. This Treaty shall be subject to ratification. Each Party shall notify in writing the other Party as soon as possible, through diplomatic channels, upon completion of its legal procedures required for the entry into force of this Treaty. This Treaty shall enter into force on the thirtieth (30<sup>th</sup>) day from the date of receipt of the last notification.

2. This Treaty may be amended in writing by mutual consent. Any amendment to this Treaty shall come into force in accordance with the procedures in paragraph 1 of this Article. These amendments are parts of the Treaty.

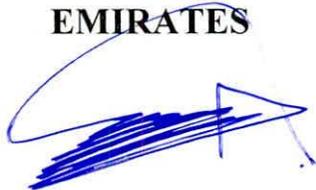
3. This Treaty applies to any request submitted after its entry into force even if the relevant offence was committed before such entry into force.

4. This Treaty shall remain in force for an indefinite period. However, either Party may terminate this Treaty at any time by notice in writing through the diplomatic channels. Termination shall take effect on the one hundred and eightieth (180<sup>th</sup>) day after the date on which it is notified to the other Party. Termination shall not affect the processing of any extradition request received prior to such termination.

**IN WITNESS WHEREOF**, the undersigned, being duly authorized thereto by the Socialist Republic of Viet Nam and the United Arab Emirates have signed this Treaty.

Done at [Dubai], this [3.12] day of [2023] in duplicate, in the Vietnamese, Arabic and English languages; all texts being equally authentic. In case of divergence of interpretation of this Treaty, the English text shall prevail.

**FOR THE UNITED ARAB  
EMIRATES**



**FOR THE SOCIALIST  
REPUBLIC OF  
VIET NAM**



**HIỆP ĐỊNH**  
**VỀ**  
**DẪN ĐỘ**  
**GIỮA**  
**CÁC TIỂU VƯƠNG QUỐC A-RẬP THÔNG NHẤT**  
**VÀ**  
**NƯỚC CỘNG HÒA XÃ HỘI CHỦ NGHĨA VIỆT NAM**

Các Tiểu Vương quốc Ả-rập thông nhất và nước Cộng hoà xã hội chủ nghĩa Việt Nam (sau đây gọi chung là “các Bên” và gọi riêng là “Bên”);

Với mong muốn nâng cao hiệu quả hợp tác trong việc phòng, chống tội phạm giữa hai nước thông qua việc ký kết một Hiệp định về dẫn độ;

Khẳng định việc tôn trọng chủ quyền, bình đẳng và cùng có lợi và tôn trọng hệ thống pháp lý và các thiết chế tư pháp của mỗi Bên;

Đã thỏa thuận như sau:

**ĐIỀU 1**  
**NGHĨA VỤ DẪN ĐỘ**

Theo quy định của Hiệp định này và phù hợp với pháp luật trong nước của các Bên, mỗi Bên đồng ý dẫn độ cho Bên kia bất cứ người nào có mặt trên lãnh thổ của nước mình và bị truy nã bởi Bên kia để điều tra, truy tố, xét xử hoặc thi hành án ở Bên yêu cầu về một tội có thể bị dẫn độ.

## **ĐIỀU 2**

### **TỘI PHẠM THUỘC TRƯỜNG HỢP BỊ DẪN ĐỘ**

1. Vì mục đích của Hiệp định này, dẫn độ được phép tiến hành đối với hành động hoặc không hành động cấu thành tội phạm theo pháp luật của cả hai Bên là hành vi phạm tội có thể bị xử phạt tù với thời hạn từ một (01) năm trở lên hoặc nghiêm khắc hơn.

2. Trường hợp yêu cầu dẫn độ liên quan tới một người đã bị Tòa án của Bên yêu cầu xử phạt tù về tội có thể bị dẫn độ, thì việc dẫn độ để thi hành án được thực hiện nếu thời hạn chấp hành hình phạt còn lại ít nhất sáu (06) tháng.

3. Phù hợp với các quy định của Điều này, việc xem xét một hành động hoặc không hành động cấu thành tội phạm theo pháp luật của hai Bên, không yêu cầu pháp luật của cả các Bên quy định hành động hoặc không hành động cấu thành tội phạm đó phải thuộc cùng một nhóm tội hoặc cùng một tội danh hoặc các yếu tố cấu thành của tội phạm phải giống nhau.

4. Tội phạm có thể bị dẫn độ cho dù hành động hoặc không hành động là căn cứ của yêu cầu dẫn độ có được thực hiện trên lãnh thổ thuộc quyền tài phán của Bên yêu cầu hay không. Trường hợp hành động hoặc không hành động đó được thực hiện bên ngoài lãnh thổ của Bên yêu cầu, Bên đó sẽ đưa ra các quy định pháp lý nhằm thiết lập quyền tài phán của mình.

5. Nếu yêu cầu dẫn độ liên quan đến một số tội và mỗi tội trong đó đều có thể bị xử phạt theo pháp luật của cả hai Bên nhưng có một số tội không đáp ứng các điều kiện quy định tại khoản 1 và khoản 2 Điều này thì Bên được yêu cầu có thể chấp thuận việc dẫn độ với điều kiện người bị dẫn độ phạm ít nhất một tội là tội có thể bị dẫn độ.

### ĐIỀU 3

#### CÁC TRƯỜNG HỢP BẮT BUỘC TỪ CHỐI DẪN ĐỘ

1. Việc dẫn độ sẽ bị từ chối khi:

(a) Tội phạm được yêu cầu dẫn độ là tội phạm chính trị theo quan điểm của Bên được yêu cầu; các tội phạm sau đây không được coi là tội phạm chính trị:

i) Ám sát người đứng đầu Nhà nước hoặc cấp phó người đứng đầu Nhà nước, người đứng đầu Chính phủ của các Bên hoặc bất kỳ thành viên gia đình của những người này hoặc bất kỳ thành viên Hội đồng tối cao của Các Tiểu vương quốc Ả-rập hoặc bất kỳ thành viên gia đình của họ.

ii) Tội phạm khủng bố, tội phạm tài trợ khủng bố hoặc các tội phạm khác không được coi là tội phạm chính trị theo các điều ước quốc tế mà các Bên là thành viên;

(b) Bên được yêu cầu có căn cứ xác đáng để tin rằng yêu cầu dẫn độ được đưa ra nhằm truy tố hoặc trừng phạt một người vì lý do chủng tộc, tôn giáo, quốc tịch, dân tộc, quan điểm chính trị, giới tính, hay địa vị hoặc vị trí của người đó có thể bị ảnh hưởng bởi các lý do trên;

(c) Người bị yêu cầu dẫn độ, theo pháp luật của Bên yêu cầu, được miễn điều tra, truy tố, xét xử hoặc thi hành án vì hết thời hiệu, được đặc xá hoặc đại xá;

(d) Tội phạm được yêu cầu dẫn độ chỉ là tội phạm trong lĩnh vực quân sự;

(e) Người bị yêu cầu dẫn độ đã được tuyên trắng án hoặc đã bị kết án hoặc được miễn truy cứu trách nhiệm hình sự đối với tội đưa ra trong yêu cầu dẫn độ;

(f) Việc thực hiện yêu cầu dẫn độ trái với nguyên tắc không xét xử hai lần về một tội phạm;

(g) Người bị yêu cầu dẫn độ đã hoặc có khả năng bị tra tấn hoặc trừng phạt hoặc đối xử tàn bạo, vô nhân đạo hoặc chịu hình thức hạ nhục con người ở Bên yêu cầu;

(h) Việc thi hành yêu cầu dẫn độ xâm hại đến chủ quyền, an ninh, trật tự công cộng hoặc lợi ích thiết yếu khác của Bên được yêu cầu.

2. Trong trường hợp từ chối dẫn độ, Bên được yêu cầu phải thông báo cho Bên yêu cầu về lý do từ chối. Quy định này cũng được áp dụng đối với Điều 4 của Hiệp định này.

#### **ĐIỀU 4**

#### **CÁC TRƯỜNG HỢP CÓ THỂ TỪ CHỐI DẪN ĐỘ**

Việc dẫn độ có thể bị từ chối khi:

(a) Tội phạm được yêu cầu dẫn độ thuộc quyền tài phán của Bên được yêu cầu và người bị yêu cầu dẫn độ đang bị truy tố hoặc sẽ bị truy tố ở Bên đó;

(b) Khi xem xét đến mức độ nghiêm trọng của tội phạm và những lợi ích của Bên yêu cầu, Bên được yêu cầu cho rằng việc dẫn độ sẽ không công bằng và không phù hợp với các khía cạnh nhân đạo vì hoàn cảnh cá nhân của người bị yêu cầu dẫn độ;

(c) Người bị yêu cầu dẫn độ đang bị truy cứu trách nhiệm hình sự ở Bên được yêu cầu về tội phạm được nêu trong yêu cầu dẫn độ.

#### **ĐIỀU 5**

#### **DẪN ĐỘ CÔNG DÂN**

1. Một Bên có quyền từ chối dẫn độ công dân của mình;

2. Khi việc dẫn độ bị từ chối chỉ vì lý do quốc tịch của người bị yêu cầu dẫn độ, theo yêu cầu của Bên yêu cầu và phù hợp với pháp luật của Bên được yêu cầu, Bên được yêu cầu phải đưa vụ án đó ra cơ quan có thẩm quyền của mình để tiến hành các thủ tục tố tụng hình sự. Bên yêu cầu phải cung cấp các tài liệu và chứng cứ liên quan đến vụ án cho Bên được yêu cầu.

3. Bên được yêu cầu, khi được đề nghị, phải thông báo cho Bên yêu cầu về các hành động mà các cơ quan có thẩm quyền của Bên được yêu cầu đã thực hiện liên quan đến vụ án.

4. Vì mục đích của Điều này, quốc tịch của người bị yêu cầu dẫn độ phải được xác định vào thời điểm thực hiện tội phạm nêu trong yêu cầu dẫn độ.

## **ĐIỀU 6**

### **CƠ QUAN TRUNG ƯƠNG**

1. Cơ quan trung ương của Các Tiểu Vương quốc Ả-rập thống nhất là Bộ Tư pháp và Cơ quan trung ương của nước Cộng hòa xã hội chủ nghĩa Việt Nam là Bộ Công an.

2. Các Cơ quan trung ương có thể liên lạc trực tiếp với nhau sau khi yêu cầu dẫn độ đã được gửi chính thức. Mỗi Cơ quan trung ương có thể chỉ định một đơn vị đầu mối để theo dõi việc thực hiện yêu cầu dẫn độ.

3. Trong trường hợp một Bên thay đổi Cơ quan trung ương, Bên đó phải thông báo ngay bằng văn bản cho Bên kia về việc thay đổi đó qua kênh ngoại giao.

## **ĐIỀU 7**

### **THỦ TỤC DẪN ĐỘ**

1. Theo Hiệp định này, yêu cầu dẫn độ phải lập thành văn bản và được gửi thông qua các kênh ngoại giao. Trong trường hợp khẩn cấp, Cơ quan trung ương của Bên được yêu cầu có thể chấp nhận yêu cầu được gửi bằng thư điện tử (e-mail) hoặc bằng bất kỳ phương tiện nào có khả năng hiển thị bằng văn bản hoặc thông qua kênh Tổ chức Cảnh sát hình sự quốc tế (INTERPOL) và Bên đó phải cam kết gửi yêu cầu dẫn độ chính thức thông qua các kênh ngoại giao trong vòng sáu mươi (60) ngày.

Yêu cầu dẫn độ phải có các thông tin sau đây:

- (a) Ngày, tháng, năm và địa điểm lập yêu cầu;
- (b) Lý do yêu cầu dẫn độ;
- (c) Tên, địa chỉ của cơ quan có thẩm quyền lập yêu cầu dẫn độ;
- (d) Tên, địa chỉ của cơ quan có thẩm quyền nhận yêu cầu dẫn độ; và
- (e) Các thông tin cần thiết khác về người bị yêu cầu dẫn độ, đặc biệt là họ và tên, giới tính, ngày, tháng, năm sinh, quốc tịch và nơi cư trú.

2. Yêu cầu dẫn độ phải kèm theo các tài liệu sau đây:

- (a) Một bản mô tả các tình tiết của vụ án;
- (b) Một văn bản về các điều luật quy định các yếu tố cấu thành tội phạm và tội danh, hình phạt đối với tội phạm đó và thời hiệu truy cứu trách nhiệm hình sự hoặc thời hiệu thi hành hình phạt đã tuyên;
- (c) Giấy tờ chứng nhận quốc tịch và nơi cư trú của người bị yêu cầu dẫn độ, nếu có; và
- (d) Các tài liệu mô tả nhận dạng, dấu vân tay và ảnh của người bị yêu cầu dẫn độ, nếu có.

3. Khi yêu cầu dẫn độ được đưa ra nhằm mục đích truy cứu trách nhiệm hình sự đối với người bị yêu cầu dẫn độ, thì còn phải kèm theo một bản sao lệnh bắt hoặc tạm giam của cơ quan có thẩm quyền của Bên yêu cầu dẫn độ.

4. Khi yêu cầu dẫn độ được đưa ra nhằm mục đích thi hành hình phạt đã tuyên đối với người bị yêu cầu dẫn độ, thì còn phải kèm theo:

- (a) Bản sao y bản án cuối cùng do Tòa án của Bên yêu cầu dẫn độ tuyên; và
- (b) Văn bản xác nhận bản án là cuối cùng và không còn thủ tục tố tụng nào chưa được giải quyết xong cũng như xác nhận phần hình phạt chưa thi hành.

5. Yêu cầu dẫn độ và các tài liệu kèm theo phải được ký và đóng dấu bởi Cơ quan trung ương và các cơ quan có thẩm quyền theo pháp luật trong nước của Bên yêu cầu. Các tài liệu gốc hoặc bản sao y các tài liệu

này được miễn chứng nhận lãnh sự và kèm theo bản dịch sang ngôn ngữ chính thức của Bên được yêu cầu hoặc tiếng Anh.

## **ĐIỀU 8**

### **THÔNG TIN BỔ SUNG**

Nếu Bên được yêu cầu cho rằng thông tin được cung cấp kèm theo yêu cầu dẫn độ không đủ thì Bên đó có thể yêu cầu bổ sung thông tin trong thời hạn bốn mươi năm (45) ngày. Trường hợp Bên yêu cầu không gửi thông tin bổ sung trong thời hạn quy định, coi như Bên đó từ bỏ yêu cầu dẫn độ của mình. Tuy nhiên, trong trường hợp đó, Bên yêu cầu vẫn có quyền đưa ra yêu cầu dẫn độ mới đối với tội phạm đó.

## **ĐIỀU 9**

### **BẮT GIỮ KHẨN CẤP**

1. Trong trường hợp cấp thiết và khẩn cấp, một Bên có thể đưa ra yêu cầu Bên kia bắt giữ khẩn cấp người bị yêu cầu dẫn độ trước khi gửi yêu cầu dẫn độ. Yêu cầu bắt giữ khẩn cấp có thể được gửi trực tiếp đến Cơ quan trung ương của Bên được yêu cầu hoặc qua Tổ chức Cảnh sát hình sự quốc tế (INTERPOL) hoặc bất kỳ phương tiện nào theo thỏa thuận của các Bên.

2. Yêu cầu bắt khẩn cấp phải có các nội dung sau:

(a) Tên cơ quan đưa ra yêu cầu;

(b) Thông tin về người bị yêu cầu dẫn độ bao gồm nhưng không giới hạn, họ và tên, tuổi, giới tính, quốc tịch, dấu vân tay, ảnh, nghề nghiệp hoặc địa điểm có thể giúp cho việc xác định và truy tìm người đó;

(c) Văn bản tuyên bố rằng yêu cầu dẫn độ chính thức sẽ gửi sau;

(d) Một bản mô tả tội phạm và hình phạt có thể áp dụng cùng với một bản tóm tắt các sự kiện của vụ án, bao gồm ngày và địa điểm tội phạm xảy ra;

(e) Văn bản xác nhận có lệnh bắt hoặc bản cáo trạng để áp dụng Hiệp định này và các thông tin chi tiết kèm theo; và

(f) Các thông tin khác lý giải cho việc bắt khẩn cấp ở Bên được yêu cầu.

3. Bên được yêu cầu phải thông báo ngay cho Bên yêu cầu về kết quả xử lý yêu cầu bắt khẩn cấp.

4. Việc bắt giữ khẩn cấp sẽ chấm dứt khi Bên được yêu cầu không nhận được yêu cầu dẫn độ chính thức trong vòng sáu mươi (60) ngày sau khi bắt người bị yêu cầu dẫn độ. Cơ quan có thẩm quyền của Bên được yêu cầu, trong phạm vi cho phép theo pháp luật của Bên đó, có thể gia hạn thời hạn để nhận yêu cầu dẫn độ chính thức. Việc trả tự do tạm thời có thể được thực hiện vào bất kỳ thời điểm nào nhưng Bên được yêu cầu phải tiến hành các biện pháp cần thiết để phòng ngừa việc bỏ trốn của người bị yêu cầu dẫn độ.

5. Việc chấm dứt bắt giữ khẩn cấp theo khoản 4 Điều này không cản trở việc bắt giữ lại và dẫn độ sau này đối với người bị yêu cầu dẫn độ nếu Bên được yêu cầu sau đó nhận được yêu cầu dẫn độ chính thức.

## **ĐIỀU 10**

### **NHIỀU YÊU CẦU DẪN ĐỘ ĐỐI VỚI MỘT NGƯỜI**

1. Trường hợp nhận được yêu cầu dẫn độ từ hai hay nhiều bên đối với cùng một người về cùng một tội phạm hay nhiều tội phạm khác nhau, thì Bên được yêu cầu sẽ quyết định dẫn độ người đó cho một trong các bên nói trên và thông báo quyết định của mình cho các bên.

2. Khi xem xét yêu cầu liên quan đến khoản 1 của Điều này, thì Bên được yêu cầu phải xem xét tất cả các yếu tố liên quan dưới đây:

(a) Quốc tịch hiện tại và nơi cư trú cuối cùng của người bị yêu cầu dẫn độ;

(b) Tính hợp pháp và hợp lệ của yêu cầu;

(c) Thời gian và địa điểm thực hiện từng tội phạm;

- (d) Lợi ích tương ứng của các quốc gia yêu cầu;
- (e) Mức độ nghiêm trọng của tội phạm;
- (f) Quốc tịch của người bị hại;
- (g) Khả năng dẫn độ tiếp theo giữa các quốc gia yêu cầu;
- (h) Ngày đưa ra yêu cầu dẫn độ; và
- (i) Các yếu tố khác có liên quan.

## **ĐIỀU 11**

### **QUYẾT ĐỊNH VÀ THÔNG BÁO**

Bên được yêu cầu sẽ xem xét yêu cầu dẫn độ theo trình tự, thủ tục được quy định trong pháp luật nước mình và khi có quyết định về yêu cầu dẫn độ phải chuyển ngay quyết định đó cho Bên yêu cầu. Trong trường hợp từ chối toàn bộ hoặc một phần yêu cầu dẫn độ thì phải nêu rõ lý do.

## **ĐIỀU 12**

### **CHUYỂN GIAO NGƯỜI BỊ DẪN ĐỘ**

1. Khi việc dẫn độ được chấp thuận, Bên được yêu cầu sẽ chuyển giao người bị dẫn độ theo sự sắp xếp được thống nhất giữa các cơ quan có thẩm quyền của các Bên.

2. Bên yêu cầu phải tiếp nhận người bị dẫn độ trong thời hạn hợp lý do Bên được yêu cầu đưa ra và nếu Bên yêu cầu không tiếp nhận người bị dẫn độ trong thời hạn đó, Bên được yêu cầu có thể từ chối dẫn độ người này về cùng một tội phạm trừ khi có quy định khác.

3. Nếu có tình huống phát sinh vượt quá khả năng kiểm soát của một Bên, cản trở Bên đó chuyển giao hay tiếp nhận người bị dẫn độ thì phải thông báo cho Bên kia biết. Các Bên sẽ quyết định một thời điểm mới cho việc chuyển giao và sẽ áp dụng các quy định tại khoản 2 Điều này.

4. Vào thời điểm chuyển giao người bị dẫn độ, Bên được yêu cầu sẽ thông báo cho Bên yêu cầu về thời gian mà người bị dẫn độ đã bị giam giữ để xem xét việc dẫn độ người đó.

### **ĐIỀU 13**

#### **HOÃN CHUYỂN GIAO HOẶC CHUYỂN GIAO TẠM THỜI**

1. Trong trường hợp người bị yêu cầu dẫn độ đang bị truy cứu trách nhiệm hình sự hoặc đang chấp hành bản án ở Bên được yêu cầu về một tội không phải là tội nêu trong yêu cầu dẫn độ, Bên được yêu cầu có thể hoãn việc chuyển giao người đó cho đến khi kết thúc quá trình tố tụng hoặc chấp hành một phần hoặc toàn bộ bản án đã được tuyên. Bên được yêu cầu phải thông báo cho Bên yêu cầu về việc hoãn dẫn độ nói trên.

2. Trong phạm vi pháp luật của mình cho phép, khi xét thấy người được nêu ở khoản 1 Điều này có thể bị dẫn độ, Bên được yêu cầu có thể chuyển giao tạm thời người bị yêu cầu dẫn độ nhằm phục vụ việc truy tố của Bên yêu cầu theo các điều kiện được các Bên thống nhất. Người bị chuyển giao đó sẽ bị giam giữ ở Bên yêu cầu và sẽ được trao trả lại cho Bên được yêu cầu sau khi kết thúc quá trình tố tụng đối với người đó.

### **ĐIỀU 14**

#### **CHUYỂN GIAO TÀI SẢN**

1. Trong phạm vi pháp luật của mình cho phép và theo đề nghị của Bên yêu cầu, Bên được yêu cầu sẽ thu giữ những tài sản có căn cứ hợp lý để tin rằng có liên quan đến việc thực hiện tội phạm hoặc cần thiết để làm chứng cứ đối với tội phạm được nêu trong yêu cầu dẫn độ. Bên được yêu cầu sẽ chuyển giao những tài sản này cho Bên yêu cầu khi việc dẫn độ được chấp thuận.

2. Những tài sản được nêu tại khoản 1 Điều này sẽ được chuyển giao kể cả trong trường hợp yêu cầu dẫn độ đã được chấp thuận nhưng không thể thực hiện được vì người bị yêu cầu dẫn độ đã chết, mất tích hoặc bỏ trốn.

3. Trong trường hợp những tài sản được nêu ở khoản 1 và khoản 2 Điều này cần thiết cho quá trình tố tụng dân sự hoặc hình sự ở Bên được yêu cầu, Bên được yêu cầu có thể tạm thời giữ lại những tài sản đó cho đến khi kết thúc các quá trình tố tụng đó hoặc chuyển giao chúng với điều kiện phải được gửi trả lại.

4. Các quyền của Bên được yêu cầu hoặc các bên thứ ba đối với những tài sản này phải được bảo hộ. Khi tồn tại các quyền này, theo đề nghị của Bên được yêu cầu, những tài sản đó sẽ được trả lại cho Bên được yêu cầu miễn phí ngay sau khi kết thúc quá trình tố tụng.

## **ĐIỀU 15**

### **QUY TẮC ĐẶC BIỆT**

1. Người bị dẫn độ theo Hiệp định này sẽ không bị truy tố, xét xử, kết án hay giam giữ về một tội phạm thực hiện trước khi chuyển giao ngoài tội phạm mà vì đó người này bị dẫn độ và người bị dẫn độ cũng không bị hạn chế tự do vì bất kỳ lý do nào khác, trừ các trường hợp:

(a) Bên được yêu cầu chấp thuận;

(b) Người bị dẫn độ đã có cơ hội để rời khỏi Bên yêu cầu nhưng đã không thực hiện trong thời hạn bốn mươi năm (45) ngày kể từ ngày người đó được tự do rời đi. Tuy nhiên, thời hạn này không bao gồm thời gian người đó đã không thể rời khỏi lãnh thổ của Bên yêu cầu vì các lý do vượt quá khả năng kiểm soát của người đó; hoặc

(c) Người đó tự nguyện quay trở lại Bên yêu cầu sau khi đã rời đi.

2. Nếu Bên được yêu cầu đề nghị, yêu cầu về sự chấp thuận của Bên được yêu cầu theo khoản 1 Điều này phải được gửi kèm theo các tài liệu liên quan được quy định tại Điều 7 Hiệp định này, cũng như báo cáo về bất kỳ tường trình nào của người bị dẫn độ liên quan tội phạm đã thực hiện.

## **ĐIỀU 16**

### **DẪN ĐỘ CHO BÊN THỨ BA**

1. Khi một người đã được chuyển giao cho Bên yêu cầu, Bên yêu cầu không được dẫn độ người này cho bất kỳ Bên thứ ba nào vì một tội thực hiện trước khi người đó bị dẫn độ trừ khi:

(a) Bên được yêu cầu chấp thuận;

(b) Người bị dẫn độ có cơ hội để rời khỏi Bên yêu cầu nhưng đã không thực hiện trong thời hạn bốn mươi năm (45) ngày kể từ ngày người đó được tự do rời đi. Tuy nhiên, thời hạn này không bao gồm thời gian người đó đã không thể rời khỏi lãnh thổ của Bên yêu cầu vì các lý do vượt quá khả năng kiểm soát của người đó; hoặc

(c) Người đó tự nguyện quay trở lại Bên yêu cầu sau khi đã rời đi.

2. Bên được yêu cầu có thể đề nghị Bên yêu cầu đưa ra các tài liệu do Bên thứ ba cung cấp để làm căn cứ cho việc chấp thuận theo điểm a) khoản 1 Điều này.

## **ĐIỀU 17**

### **QUÁ CẢNH**

1. Trong phạm vi được pháp luật của mình cho phép, việc quá cảnh qua lãnh thổ của một Bên sẽ được phép thực hiện khi có yêu cầu của Bên kia. Yêu cầu quá cảnh có thể được gửi bằng bất kỳ phương tiện nào dưới dạng văn bản.

2. Trường hợp chuyển giao bằng đường hàng không và không dự định hạ cánh trên lãnh thổ của Bên quá cảnh, thì không cần phải xin phép quá cảnh. Nếu tiến hành việc hạ cánh không dự định trước thì Bên quá cảnh có thể đề nghị gửi yêu cầu xin quá cảnh theo quy định tại khoản 1 Điều này. Trong phạm vi được pháp luật của mình cho phép, Bên quá cảnh sẽ tiến hành giam giữ người bị dẫn độ quá cảnh cho đến khi việc quá cảnh được thực hiện, miễn là nhận được yêu cầu quá cảnh càng sớm càng tốt sau khi hạ cánh không dự định trước.

## **ĐIỀU 18**

## **CHI PHÍ**

1. Bên được yêu cầu sẽ chịu các chi phí phát sinh trên lãnh thổ của mình liên quan đến việc bắt và giam giữ người bị dẫn độ cho đến khi chuyển giao cho Bên yêu cầu và các chi phí để thu giữ tài sản được quy định ở Điều 14 của Hiệp định này.

2. Bên yêu cầu sẽ chịu các chi phí phát sinh trong việc di chuyển người bị dẫn độ và tài sản được thu giữ từ Bên được yêu cầu đến Bên yêu cầu.

3. Trường hợp việc thực hiện yêu cầu dẫn độ phát sinh thêm các chi phí, các Bên sẽ tham vấn nhau để quyết định các điều khoản và điều kiện theo đó việc chuyển giao có thể được thực hiện.

## **ĐIỀU 19**

### **THÔNG BÁO KẾT QUẢ**

Bên yêu cầu có thể cung cấp cho Bên được yêu cầu thông tin về kết quả truy cứu trách nhiệm hình sự hoặc việc thi hành án đối với người bị dẫn độ hoặc việc dẫn độ người đó cho bên thứ ba.

## **ĐIỀU 20**

### **NGHĨA VỤ THEO CÁC ĐIỀU ƯỚC QUỐC TẾ KHÁC**

Hiệp định này sẽ không ảnh hưởng tới các quyền và nghĩa vụ của các Bên phát sinh từ các điều ước quốc tế khác mà các Bên là thành viên.

## **ĐIỀU 21**

### **THAM VẤN**

Cơ quan trung ương của các Bên có thể tham vấn với nhau để thúc đẩy áp dụng hiệu quả nhất Hiệp định này và thống nhất về các biện pháp

thực tiễn cần thiết để tạo điều kiện thuận lợi cho việc thực hiện Hiệp định này.

## **ĐIỀU 22**

### **GIẢI QUYẾT BẤT ĐỒNG**

Mọi bất đồng giữa các Bên phát sinh từ việc thực hiện hoặc giải thích Hiệp định này sẽ được giải quyết bằng tham vấn giữa các Cơ quan trung ương hoặc thông qua các kênh ngoại giao.

## **ĐIỀU 23**

### **ĐIỀU KHOẢN CUỐI CÙNG**

1. Hiệp định này phải được phê chuẩn. Mỗi Bên sẽ thông báo bằng văn bản cho Bên kia ngay khi có thể, thông qua các kênh ngoại giao, về việc hoàn thành các thủ tục pháp lý để Hiệp định có hiệu lực. Hiệp định sẽ có hiệu lực vào ngày thứ ba mươi (30) kể từ ngày nhận được thông báo sau cùng.

2. Hiệp định này có thể được sửa đổi bằng văn bản với sự đồng thuận của các Bên. Các sửa đổi này sẽ có hiệu lực theo các thủ tục quy định tại khoản 1 Điều này. Các sửa đổi này là bộ phận không thể tách rời của Hiệp định này.

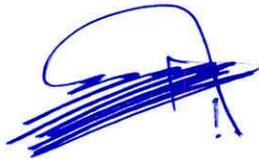
3. Hiệp định này áp dụng đối với bất kỳ yêu cầu nào được đưa ra sau ngày có hiệu lực, kể cả với những yêu cầu liên quan đến tội phạm được thực hiện trước ngày Hiệp định có hiệu lực.

4. Hiệp định này có giá trị vô thời hạn. Tuy nhiên, mỗi Bên có thể chấm dứt Hiệp định này vào bất cứ thời điểm nào bằng việc gửi thông báo bằng văn bản cho Bên kia thông qua kênh ngoại giao. Việc chấm dứt sẽ có hiệu lực vào ngày thứ một trăm tám mươi (180) sau ngày gửi thông báo đó cho Bên kia. Việc chấm dứt sẽ không ảnh hưởng đến việc xử lý yêu cầu dẫn độ nhận được trước khi chấm dứt Hiệp định.

**ĐỂ LÀM BẰNG**, các đại diện dưới đây được ủy quyền bởi Các Tiểu Vương quốc Ả-rập thống nhất và nước Cộng hòa xã hội chủ nghĩa Việt Nam đã ký vào Hiệp định này.

Hiệp định này được làm tại Dubai, ngày 3 tháng 12 năm 2023, thành hai (02) bản, bằng tiếng Ả-rập, tiếng Việt và tiếng Anh; các văn bản có giá trị như nhau. Trường hợp có sự giải thích khác nhau về Hiệp định này, văn bản tiếng Anh sẽ được dùng làm cơ sở./.

**THAY MẶT  
CÁC TIỂU VƯƠNG QUỐC  
Ả-RẬP THỐNG NHẤT**



**THAY MẶT  
NƯỚC CỘNG HÒA XÃ HỘI CHỦ NGHĨA  
VIỆT NAM**

